كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها

بعد ضرب الاسكندرية

ضربت انجلترا ضربتها الاولى فى ١١ يوليه تحت تأثير الاطماع الاستعمارية وهى عالمة بخطورة هذه الضربة وقسوة حكم التاريخ عليها لفظاعتها ولما فيها من خرق قوانين العدالة وتقاليد الحروب واحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية . وقد كانت هـذه الضربة فاتحة لسياسة جديدة يراد تنفيذها الى النهاية وهى سياسـة الانفراد بالعمل فى مصر ولـكن يظهر أن صدى هذه المأساة فى أوروبا أحدث تأثيراً سيئاً عاما فانزعجت انجلترا نفسها وأرادت أن لا تخطو خطوة أخرى الى الامام بمفردها خوفا من اغضاب بعض الدول الاوربية فاختطت لنفسها خطة جديدة هى خطة الملاينة والمحاسنة حيال دول أوروبا وأظهرت من جهة أخرى أنها تريد الاعتماد على مؤتمر الاستانة لحل مشكلة مصر كما أظهرت أنها لا تبغى الانفصال عن فرنسا بل على العكس تريد أن تعمل معها الى جانبها

نعم ان السياسة الانجليزية كانت تعلم حق العلم ان اشتراك الغير معها فى مسألة مصر يعرقل مساعيها الاستعمارية ويحول دون تحقيق الغاية التى تطمح اليها ولـكنها لم تجد محيصاً من أن تظهر فى هذا المظهر مظهر الكاره للاستئثار والانفراد المحب للاشتراك والاتفاق مع المجموع الاوروبى الذى كان يملك وحده التدخل فى شئون مصر

ظهرت انجلترا فى هذا المظهر الخداع دون أن تدع الفرصة تضيع فقد كان ساستها يعملون فى الخفاء ليحملوا الدول على أن يكون التنحى

من جانبها هي لا من جانب انجلترا وتكون النتيجة ان انجلترا تعود الى العمل بسياسة الانفراد لا من تلقاء نفسها ولكن بسبب انسحاب الغير من ميدان العمل

على ان الظروف نفسها كانت فى مصلحة انجلترا من بعض الوجوه وقد عرف ساستها كيف يستفيدون من هذه الظروف لتحقيق اطماعهم

واذا نظرنا الى العوامل التى كان لها أثر فى المسألة المصرية وقتئذ وجدنا ان أهم العقبات التى كان من شأنها عرقلة السياسة الانجليزية كانت تأتى من قبل فرنسا أولا وتركيا ثانيا

ولنبحث الآن كيف تخلصت السياسة الانجليزية من هذه العقبات

سياسة فرنسا

فى المسألة المصرية

لم تكن سياسة فرنسا فى المسألة المصرية خلال الحوادث العرابية على شيء من الحكمة والحزم وذلك راجع الى عدة أسباب

اولا — ضعف القابضين على زمام السياسة الخارجية الفرنسية

ثانيا — كثرة تقلب الوزارات وتغير وزراء الخارجية

ثالثا — عدم اهتمام فرنسا بشؤون الشرق وقتئذ لان فكرها كان منصرفا الى ألمانيا لقرب عهدها بالحرب السبعينية التى حلت فيها الهزيمة بجنودها فكانت تخشى اذا هى وجهت عنايتها الى الشرق واشتبكت فى

أى حرب تقع فيه أن تعمد المانيا الى انتهاز الفرصة والى معاودة الهجوم عليها

ولقد فقدت مصر نصيراً لها فى شخص جمبتا الذى يذهب كثير من المؤرخين الى أنه لو بقى قابضا على زمام السياسة الفرنسية فى ذلك العصر لتطورت المسألة المصرية تطوراً آخر يعرقل مساعى انجلترا

ولذلك ما كاد هذا الوزير يقبض على زمام حكومته فى أواخر عام ١٨٨١ حتى بادر الى فتح باب المسألة المصرية مع انجلترا وقد كانت الحكومة الانجليزية تخشى الدخول معه فى هذا الميدان واحس اللورد جرنفيل وقتئذ بانه اذا قبل مناضلته خرجت السياسة الانجليزية من هذه المناضلة مهزومة وضاعت مصر من يدها فأخذ الوزير الانجليزى يماطل ويسوف وقد ساعده على هذه المماطلة أنه كان عالما تمام العلم بموقف الاحزاب فى فرنسا وان جمبتا لايلبث ان يسقط فيستريح منه ومن معاندته وقد سقط الوزير فعلا فى أواخر يناير سنة ١٨٨٢ فخلا الجو للسياسة الانجليزيه ولا سيما ان المسيو فرسينيه هو الذى تولى شئون الحكم ولبث في رياسة الوزارة الفرنسية الى ٢٩ يوليه من العام نفسه

ولاشك ان انجلترا صفقت طربا لهذا التعيين فقد كانت مدة وزارة فرسينيه هذه هى اشد الازمنة سوءاً على فرنسا وعلى مصر بينما كانت خيراً وبركة على انجلترا وسياستها حتى ذهب بعض المغالين الى اتهام فرسينيه بأنه كان رجل انجلترا وخادم مصالحها ولكن الكثيرين يذهبون الى ضعف فرسينيه وتردده وتقلبه هو الذى جعل سياسته شؤما على بلاده فقد كان له فى كل يوم رأى يخالف رأيه السابق وتكفى مجرد نظرة بسيطة الى الكتب الزرقاء والصفراء للوقوف على نموذج من هذه التقلبات الغريبة

ففى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ كان فرسينيه يرى عدم القيام بأى تدخل فى مصر

وفى ٦ منه كان من أنصار التدخل الاوربى

وفى ١٢ مايو كان يرى ان تتدخل فرنسا وانجلترا وحدهما

وفى ٢٥ مايو كان متردداً فى مطالبة الباب العالى بارسال جنود الى مصر وفاقا لاقتراح اللورد جرنفيل فى ٢٤ مايو

وفى ٢٧ مايو كان ضد هذا الرأى

وفى ٢٩ منه عاد فقبل اشتراك الباب العالى فى العمل مع انجلترا وفرنسا

وفى ٣٠ منه اقترح عقد مؤتمر اوروبى

وفى ٣ يونيه كان رأيه ان ترسل تركيا وحدها جنوداً الى مصر

وفى ٥ و ٧ يونيه عدل عن هذا الرأى

وفى ١٧ يونيه عاد الى القول به

وفى ٢٤ يونيه رفض أن يتدخل لحماية قناة السويس

وفى ٥ يوليه رفض أن يتدخل مع انجلترا فى مصر

وفى ١٥ يوليه رأى أن يعمل مع انجلترا فى قناة السويس

وفى ٢٧ يوليه لم يقبل تدخل تركيا وحدها

وفى ٢٩ يوليه عاد فقبل التدخل مع انجلترا لحماية قناة السويس وطلب من مجلس النواب الفرنسى فتح اعتمادات لتنفيذ هذه الخطة

هذا هو الرجل الذى كان قابضاً على سياسة فرنسا ومصير مصر فى الوقت الذى كانت فيه انجلترا تعمل على أن تنشب أظافرها فى مصر وأبنائها

ولقد حاول جمبتا ان يصحح سياسة فرسينيه فلم يفلح وذلك عند

ماصرح الاخير فى مجلس النواب يوم ١٨ يوليه بأن فرنسا ترفض رفضاً باتا ان تتدخل مع انجلترا حربيا فى مصر وقد ألقى جمبتا يومئذ خطابا عظيم الشأن اتهم فيه الوزارة بالضعف والهرب من المسئولية وقال لرئيسها فى ختام خطابه « لا تتكلم هكذا فليس بمثل هذا الكلام يتحدثون عن فرنسا »

وقد كاد جمبتا ينجح فى حمل الحكومة على اتخاذ سياسة عملية على شيء من النشاط والسداد ولكن كليمنسو عمد الى مناورة تمكن بها من تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى ولسوء حظ مصر لم يستطع جمبتا الحضور فى الجلسة التالية يوم ١٩ يوليه لسبب وفاة والدته فخلا الجو لكليمنسو وسادت سياسة الابتعاد والضعف

التخلص من فرنسا

ولما استقر رأى فرسينيه على التدخل أخيراً لحماية قناة السويس وطلب من المجلس فتح اعتماد صغير لذلك تصدى له كليمنسو بخطابه المشهور الذى قاوم فيه هذا العمل أشد مقاومة واستطاع بمهارته السياسية ان يجتذب اليه المجلس فرفض النواب بأغلبية عظمى (٤١٦ ضد ٧٠) الموافقة على هذه الاعتمادات فكان هذا القرار ضربة قاضية على السياسة الفرنسية فى الشرق وسقطت على أثره وزارة فرسينيه فقالت الطان يوم سقوطها « لسنا الآن حيال أزمة وزارية وانما نحن حيال أزمة تتعلق بتاريخنا الوطنى »

وقالت أيضا « أن فرنسا أتت أمراً هو أشبه الاشياء بالافلاس و مثلها مثل الذى شعر بحاجة الى تسوية حساباته لينفض يده من كل عمل وما هذا الموقف الا موقف ذلة يؤلم الذين يقدرون معنى الشرف الوطنى »

ولكن فرنسا لم تخسر الصفقة وحدها بل خسرت مصر أيضا فى هذا الموقف عاملا كبيرا من عوامل نجاحها وأصبح الطريق مفتوحا أمام انجلترا لانها تخلصت من أكبر منافس لها ولم يبق أمامها الا ايطاليا وتركيا فتحولت نحوهما بجيوشها السياسية وبمناوراتها وألاعيبها وجميع معدات الخداع التى ألفت استخدامها

وسنشرح هذه الحوادث فيما يلى مرددين ما قاله المجاهدون من قبلنا فى سبيل استقلالهم وهو

« ان الكتاب التاريخى لتلك الايام المحزنة سيظل مفتوحا أمام أعيننا ولقد قرأنا صحفه بكل شغف وقلوبنا تكاد تنفطر حزنا فرأيناه يقول لرجال الغد فى كل سطر من سطوره « لا تنسوا أبداً »

بعد التخلص من فرنسا

كانت السياسة الانجليزية ترمى الى الانفراد بالعمل فى مصر ولذلك تلقت بالارتياح والسرور قرار مجلس النواب الفرنسى الذى قضى برفض الاعتمادات المالية التى طلبها المسيو فرسينيه ومقدارها ٩ر٤١٠ر٠٠٠ فرنك وقد كانت هذه الاعتمادات مخصصة لحماية قناة السويس كما شرحنا ذلك فيما تقدم

ومن غريب المصادفات انه فى الوقت الذى رفض فيه مجلس نواب فرنسا هذه الاعتمادات كان مجلس عموم انجلترا يتناقش فى اعتمادات اكبر شأنا من هذه بقصد تمكين الحكومة الانجليزية من اعداد المعدات الحربية التى تجعلها قادرة على التدخل فى مصر وكان مجموع الاعتمادات المطلوبة ٢ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى اى ٥٧ر٥٠٠ر٠٠٠ فرنك فلم يتردد

النواب الانجليز فى التصديق عليها تاركين لحكومتهم السلطة المطلقة فى تقرير ماتراه واجبا فى تلك الحوادث الخطيرة

حتى انه عند عرض هذه الاعتمادات كان المستر غلادستون غائبا فقام المستر تشيلدرس وزير الحربية وطلب الموافقة على ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه للانفاق على الحملة العسكرية ولكن لم تكد تمر بضع دقائق على هذا الطلب حتى عاد وزير الحربية الى الكلام قائلا انه أخطأ عند تلاوة الرقم المطلوب وانقص منه مليونا من الجنيهات على ان حقيقة المبلغ هو ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ لا ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فلم يتغير رأى المجلس بل وافق على الاعتماد كله بنفس الحماسة التى كان أبداها عند ماعرض عليه مبلغ أقل قيمة من المبلغ الاخير

هذه كانت روح النواب الانجليز وقتئذ وهى روح مناقضة تمام المناقضة للروح التى أظهرها نواب فرنسا والتى دلت على ان السياسة الفرنسية تريد ان تنفض يدها من مسألة مصر تاركة الجو خاليا لانجلترا ولم تستطع الصحف الانجليزية وقتئذ ان تخفى سرورها من خطة فرنسا فقالت جريدة ستاندرد ان هذا القرار معناه ان فرنسا لاتريد أن يكون لها وجود فى ميدان السياسة الشرقية وقالت الديلى تلغراف ان هذا القرار ينطوى على ان فرنسا تثق فى انجلترا ثقة غير محدودة وان المصالح الفرنسية فى مصر وفى قناة السويس يمكن ان يعهد بها الى ايدى الانجليز

أما جريدة التيمس فانها أخذت تكتب عن فرنسا بسخرية واستهزاء فقد كانت قبل هذه الحادثة بأيام قلائل تنصح للحكومة الانجليزية ببسط حمايتها على مصر فى الحال فلما أصدر مجلس نواب فرنسا هذا القرار اخذت

تقول للفرنسيين « ان الانجليز متى أتموا مهمة التمدين فى وادى النيل لايترددون فى دعوة حليفتهم القديمة فرنسا الى الاشتراك معهم فى الغنيمة » !!

وكان هذا شأن الصحف الالمانية أيضا فانها أخذت تسخر من ضعف فرنسا ومن تخوفاتها وكتبت جريدة ناسيونال زيتونج وقتئذ مقالا ذهبت فيه الى تشبيه فرنسا بمن يلقى نفسه فى النهر خوفا من البلل الذى يصيبه من المطر ! !

وقد أرادت الحكومة الانجليزية ان تحجب عن العالم حقيقة أغراضها ولاسيما بعد ان خلا جو العمل لها فأخذ جلادستون يصرح بتصريحاته المشهورة التى يقول فى بعضها « انه لايرمى الا أى غرض خاص بل ينوى فقط اعادة الامن الى نصابه ثم عرض التسوية النهائية لمسألة مصر على المجموع الاوربى »

وقد كتب المشتغلون بمسألة مصر وقتئذ بما يفيد ان هذه التصريحات وأشباهها لم يكن يراد بها الا خدر أعصاب الدول الاخرى وقال بعضهم اننا لو سلمنا جدلا بصدق جلادستون وبان هذه كانت نياته فان جلادستون لم يكن الوزارة الانجليزية كلها فقد لاحظ الكونت دونى « ان بعض الوزراء الانجليز وفى مقدمتهم المستر جوشن لم يخفوا غرضهم الذى يعملون على تحقيقه وهو بسط الحماية على مصر بعد استتباب الامن فيها وانه كان يخشى ان جلادستون وجرنفيل لايتمكنان الى النهاية من اتباع سياسة النزاهة التى كانا يعربان عنها امام بلادهما » (١)

---

(١) المستندات السياسية تلغراف الكونت دونى فى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

التخلص من ايطاليا

تخلصت انجلترا من فرنسا فولت وجهها شطر ايطاليا وأخذ الساسة الانجليز يعملون فى الخفاء للتخلص من هذه الدولة أيضاً ولكن السياسة العلنية كانت على خلاف ذلك فقد عرضت انجلترا على ايطاليا ان تشترك فى حماية قناة السويس وبعد مباحثات ومناورات ومفاوضات أعلن السنيور منشينى « ان حكومة ايطاليا لا ترى محلا لهذا التدخل ولا سيما بعد ماقبل الباب العالى دعوة المؤتمر لارسال تجريدة الى مصر على ان رفض ايطاليا لا يعد نهائيا وقد تعدل الحكومة فيما بعد عن هذا الرأى وتغير سياستها اذا كانت خطة تركيا المستقبلة تبرر هذا التغيير »

وقد علق المؤرخ بيوفيس فى كتابه (الفرنسيين والانجليز بمصر) على هذا الحادث بقوله

« ان وزارة جلادستون ما كانت تتمنى بأى حال اشتراك ايطاليا معها ولا شك انها مادعتها لهذا الاشتراك الا من قبيل الشكل والصورة فقط ولاجل ان تظهر فى مظهر المحاسنة لاوروبا »

ولقد كتب اللورد جرنفيل يوم علم بتنحى ايطاليا يقول « تلقيت من السنيور مينابرى نبأ رفض ايطاليا الاشتراك فى التدخل فلا أنى ذلك سروراً .

ولقد قمنا بما كان واجبا وأظهرنا اننا كنا مستعدين لقبول شركاء »

هذه كانت خطة انجلترا فى حوادث مصر فهى كانت ترمى الى التعمية وذر الرماد فى العيون حتى لا يقال انها تتمسك بالانفراد فى العمل ولكن امانيها ومساعيها كانت منصرفة لابعاد غيرها من الدول

ولا يخفى ان الخطأ الاول الذى مكن انجلترا من اتباع هذه السياسة يرجع الى فرنسا وضعف سياستها وقد شرحنا حقيقة هذا الخطأ ومسئولية فرسينيه فيه ولكن الاخير يحاول أن يدافع عن سياسته فى كتابه الذى وضعه على المسألة المصرية وهذا الدفاع يتلخص فيما يلى :

« ان انجلترا لم تكن قد خطت الخطوة الحاسمة يوم أصدر مجلس النواب قراره برفض الاعتمادات وان تردد المجلس هو الذى فتح الطريق للسياسة الانجليزية وترك ميدان العمل حراً أمامها وقد كان فى استطاعة الوزارة التى خلفتنى أن تفتتح مسألة الاعتمادات من جديد لتتمكن من الاشتراك فى التدخل وليست هذه أول مرة رفضت فيها اعتمادات مقدمة من وزارة ثم تقرر قبولها عند تقديمها من وزارة أخرى ويكفى فى ذلك تغيير مبلغ الاعتمادات ولو تغييراً طفيفاً ولكن شيئاً من ذلك لم يقع لان الوزراء ظنوا انهم لايحصلون على أغلبية تقرهم وقد كان مسيو دكازك (رئيس الوزارة الذى جاء بعد فرسينيه) اكثر تردداً وتحفظا منى

على ان سياسة المانيا لها ضلع من المسؤولية فقد كان بسمرك بمثابة الحاكم المطلق فى القارة الاوروبية وكان يكفى أن يقول كلمة لتنوب فرنسا وانجلترا عن أوروبا فى التدخل فى مصر ولكنه لم يفعل والظاهر انه كان يفترض أن تدخل انجلترا وحدها فى مصر من شأنه ايجاد البغضاء بين الانجليز والفرنسيين ولكنه أساء الافتراض فقد كانت النتيجة ان انجلترا وفرنسا اقتربتا من بعضهما وبقيت انجلترا قابضة على مركز ممتاز يهدد مصالح المانيا كما يهدد مصالح الامم الأخرى »

هذه خلاصة دفاع فرسينيه عن سياسته ولكنه عاد فى موضع آخر من كتابه فاعترف بأن انجلترا خدعت العالم بسياستها ولم تبر بوعودها لانها قبل أن توجه حملتها الحربية وقبل ان تنتهك حرمة الاراضى المصرية أعلنت على ملأ من العالم بأسره ان تسوية المسألة المصرية نهائيا من حقوق أوروبا وقد أرادت بهذا الاعلان أن تغنم من حياد الدول الأخرى وتنجو من المشاكل الدولية ومع ذلك فانه يعتبر عقداً ذا طرفين ولا شك ان عدم تنفيذه من قبل الانجليز يلحق الضرر بأوروبا عامة وبفرنسا خاصة

ونحن مع عدم تعرضنا لدفاع فرسينيه عن سياسته لا نرى بداً من اثبات هذه الواقعة وهى ان سياسة انجلترا فى مصر كانت منذ البدء قائمة على الخداع والتمويه فهى سياسة باطلة من الوجهة القانونية الدولية فضلا عما فيها من الاعتداء على حقوق شعب بأسره ولا جرم ان سياسة هذا شأنها لا يمكن ان يقام لها وزن من أية وجهة من الوجهات فحق مصر فى الاستقلال التام باق الى الابد ولا يمكن ان تؤثر فيه اعمال السياسة التى تنتهك حرمة الحق ولا تعتمد الا على الخداع والقوة

*
* *

التخلص من تركيا

تخلصت انجلترا من فرنسا وايطاليا ولكن تركيا كانت باقية فى الميدان وقد كان مؤتمر الاستانة قرر دعوتها لقمع الفتنة بارسال تجريدة الى مصر وأبلغها هذه الدعوة فى منتصف شهر يوليه وبعد تردد وتسويف

أرسل الباب العالى جوابه على هذه الدعوة فى ٢٨ يوليه معلنا قبول ارسال جنود الى مصر

ولقد ذهب كثير من الساسة والمؤرخين الى ان تركيا لو كانت تمكنت من ارسال الجنود فى الوقت المناسب لما استطاعت السياسة الانجليزية ان تثبت اقدامها فى مصر ولكانت المسألة المصرية سارت فى طريق غير الطريق الذى انتهجته ولكن عدم ارسال هذه التجريدة هو الذى أجهز على بقية العقبات التى كانت تسد الطريق فى وجه السياسة الانجليزية وجعل الجو خاليا امام انجلترا وحدها فقد كانت اوروبا تعتقد ان قيام تركيا بهذه المهمة يحول دون انفراد انجلترا بالتدخل فتبقى مسألة مصر مطروحة على بساط البحث ولاسيما ان تدخل تركيا فى قمع الفتنة لم يكن آتيا من تلقاء نفسها وانما كان بتكليف من أوروبا فهو عمل دولى وان كان القائم به دولة واحدة

فعلى من تقع المسئولية المترتبة على عدم تنفيذ قرار المؤتمر ؟ هذا سؤال اختلف الكتاب فى الاجابة عليه لان الحوادث التى وقعت فى ذلك الوقت كانت محوطة بكثير من الابهام والغموض

وقد كتب بعض المؤرخين فقال ان تركيا كانت مصممة تصميما أكيداً على تنفيذ هذا القرار ولكنها لم تجد مالا لذلك وحاولت عبثا ان تحصل على قرض بمئة الف جنيه فلم تعثر على من يقرضها وشلت حركتها (١)

على ان بعض المؤرخين الاخرين يتهمون تركيا بأنها كانت مضطربة

---

(١) نقل الاستاذ كوشرى هذه الواقعة عن المستندات الرسمية فى تلغراف أرسله سفير فرنسا فى تركيا الى حكومته فى اول اغسطس سنة ١٨٨٢

السياسة مترددة فى اعمالها فلم تستطع أن تستفيد من هـذه الفرصة للمحافظة على استقلال مصر

ويقول فريق ثالث بأن هذ الاضطراب فى السياسـة ما كان يكفى وحده للحيلولة دون تنفيذ قرار المؤتمر لولا ألاعيب السياسة الانجليزية ومناوراتها وأساليب خداعها فقد خشيت انجلترا عاقبة ارسال التجريدة العثمانية وتيقنت ان هذا الارسال معناه القضاء على المطامع الاستعمارية الانجليزية وضرورة الجلاء عن مصر ورد استقلالها اليها فسعت بجميع مجهوداتها لمنع نزول الجنود العثمانية الى الاراضى المصرية

وقد تولى اللورد دوفرين هـذه المهمة وهو الذى كان يفـاوض حكومة الباب العالى فى شروط ارسال هذه البعثة فأخذيتشدد فى وضع هذه الشروط ويسوف فى المفاوضات ويماطل حتى فات الوقت

ولقـد كان فى مقدمة الطلبات التى طلبتها انجلترا باسان اللورد دوفرين أن يعلن البالى العالى عصيان عرابى فسرعان ماأذعنت الحـكومة التركية لاجابة هـذا الطلب فاصدر الباب العالى منشورا باعتبار عرابى عاصيا وقد استفادت السياسة الانجليزية من هذا المنشور دون ان يجنى الباب العالى منه أية ثمرة لان تجريدته لم ترسل

وبعد صدور هذا المنشور اخذت المفاوضات تجرى بشأن شروط هذه التجريدة فعرضت انجلترا على الباب العالى اتفاقا خاصا هذه مواده

«اولا : ينبغى ان تكون التجريدة العثمانية مؤلفة من ستة آلاف جندى وان لا يضيف الباب العالى اليها عدداً آخر الا بخابرة انجلترا والاتفاق

معها على الزيادة (ثانيا) يجب أن يكون حلول الجنود العثمانية فى رشيد أو أبى قير أو دمياط وان يكون خروجهم الى المواقع التى تدعى اليها من احد هـذه الثغور (ثالثا) يكون جلاء الجيشين الانجليزى والعثمانى عن وادى النيل فى زمن واحـد (رابعاً) لايقوم الجيشان بالاعمال الحربيـة الا بعد اجمـاع القائدين العامين على ما يجب ان يكون موضع العمل (خامسا) يجب ان ينضم الى الجيش العثمانى ضبـاط من أركان حرب الانجليز والى الجيش الانجليزى ضباط من أركان حرب العثمانيين »

وقد عارض الباب العالى فى هذه الشروط ولاسيما البند الثانى الخاص بنزول الجنود العثمانية فى موانىء مخصوصة وتحديد خروجهم الى الواقعة التى يدعون اليها واعتبر ذلك بمثابة جعـل الجيش العثمانى تحت تصرف الجيش الانجليزى وألح سعيد باشا فى ان يكون نزول الجنود العثمانية بثغر الاسـكندرية وبورسعيد والسويس فأصر الانجليز على تنفيذ شروطهم وفى خلال ذلك كانت الصحف الانجليزية تعارض أشد المعارضة فى اشتراك تركيا وظلت المخابرات بين اللورد دفرين والباب العالى تسير ببطء متعمد وكانت تركيا قد أرسلت جزءا من التجريدة الى جزيرة كريت ولـكن الاوامر لم تصدر اليها بالسفر الى مصر لسبب الخلاف الذى وقع مع انجلترا

وكانت السياسة الانجليزية تعمل بجد ونشاط فى اثناء هـذه الفترة حتى تصل الى أغراضها قبل الاتفاق مع تركيا وقد نجحت هذه السياسة لسوء حظ مصر ووقعت بسرعة تلك الحوادث المحزنة المعروفة التى انتهت بواقعة التل الـكبير

وقد كتب المؤرخ (اشيل بيوفيس) فى هـذه المسألة يقول « ان

الشكوك حامت كثيرا فى أوروبا حول اللورد دفرين وقد اتهم بأنه ماطل فى المفاوضات ليمنع الالايات التركية من النزول فى مصر حيث كان يمكنها عرقلة حركات الجنرال ولسلى ومقاومة اطماع انجلترا بعد ذلك »

ومن المضحك المبكى ان اذاعة انباء هذه الواقعة كانت مصحوبة بنبأ آخر هو ان الاتفاق بين تركيا وانجلترا على ارسال التجريدة الى مصر قد تم وان مندوبى الدولتين وقعا هذا الاتفاق !!!

ولم يخف على أحد وقتئذ سبب قبول انجلترا التوقيع فى مثل ذلك الظرف فقد اعقب هذا ان اللورد جرنفيل ارسل الى اللورد دفرين تلغرافا يقول فيه « انه نظرا للاستيلاء على التل الكبير ولسرعة خضوع العساكر المصريين خضوعا تاما فان حكومة جلالة الملك تفكر فى بدء سحب جنودها من مصر بعد قليل من الزمن وهذه الحكومة مع تقديرها مافعله السلطان من نشر بلاغ ضد عرابى ترى انه لم تعد هناك حاجة لارسال جنود عثمانية الى مصر لان الضرورة التى كانت تقضى بذلك قد انتهت » وكان ذلك فى ١٦ سبتمبر أى بعد دخول القاهرة بيومين وقد رد الباب العالى على هذا التلغراف فى ٢٥ سبتمبر راجيا من اللورد دفرين ان ينبئه بالزمن الذى سيتم فيه جلاء الجنود الانجليزية وفاقا لوعد اللورد جرنفيل ولكن تركيا لم تتلق جوابا على هذا السؤال بل بقيت الجنود الانجليزية محتلة مصر وعرفت تركيا كما عرف العالم ان السياسة الانجليزية كانت تعبث بالجميع لتنفيذ أغراضها الاستعمارية وان هذه الوعود وتلك العهود ماهى الا قصاصات ورق لاتردد السياسة فى تناسيها وتمزيقها مادامت ليس هناك قوة ترغمها على تنفيذها

التخلص من المؤتمر

وفى خلال هذه الحوادث الخطيرة كانت هناك بارقة من الأمل فى تدخل الدول ففى ٢ اغسطس اجتمع مؤتمر الاستانة ونظر فى اقتراح قدمه المندوب الايطالى بقصد قيام الدول بحماية قناة السويس فقبلته المانيا والنمسا وروسيا وأظهر مندوبا فرنسا وانجلترا كثيراً من التحفظ وبعد أيام قلائل أرسل اللورد جرنفيل تعليمات الى اللورد دفرين بقبوله هذا الاقتراح مع تعليق القبول على شرط واحد وهو انه « فى حالة الضرورة يكون من حق انجلترا انزال جنود على أية نقطة من نقط القناة »

وفى ١٠ أغسطس وافقت الدول ماعدا فرنسا على اقتراح ايطاليا معدلا بهذا الشرط وفى ١٤ منه وصل الى مندوب فرنسا تعليمات من حكومته بالقبول فاجتمع المؤتمر يوم ١٤ أغسطس ليصدر قراراً بتنفيذ هذا الاقتراح وكان لابد من تصديق الدول بعد ذلك على قرار المؤتمر ولكن انجلترا بادرت الى احتلال بورسعيد والاسماعيلية فى ٢٠ أغسطس قبل هذا التصديق فكان هذا العمل منها سببا في عودة الدول الى التردد وأرسل المسيو دكلرك رئيس وزارة فرنسا الى سفيره فى الاستانة يقول بأنه لم تعد ثمة فائدة ولا ملاءمة لمناقشة قرار بطلت الحاجة اليه

وكان هذا آخر العهد بمؤتمر الاستانة الذى عقدت عشرة جلسة دون أن يصل الى شىء لحل مسألة مصر

وبذلك أسدل الستار على المسألة المصرية مؤقتاً ليعود الى الارتفاع فى ظروف أخرى

وقد كان من سوء حظنا ان انجلترا تخلصت من جميع منافسيها. تخلصت من فرنسا وايطاليا أولا ثم من تركيا ثانيا ثم من الدول جميعها بعد ذلك

صوت مصر

ولكنها لم تتخلص لحسن الحظ من صوت مصر وجهادها فقد ظل هذا الصوت مرتفعاً ينادى فى كل مكان برد حقوقه المغتصبة اليها وظلت الامة تجاهد فى سبيل استقلالها وحريتها وقد حاولت السياسة الانجليزية بمختلف الوسائل اسكات صوت مصر فباءت بالفشل ولم يفدها مااستخدمته من طرق الشدة والارهاق ولا ما اتبعته من سبيل الملاينة والخديعة والتغرير. لم يفد شيء من ذلك فى تحويل البلاد عن غايتها بل استطاعت مصر ان تجتاز جميع الادوار التى مرت بها دون أن يصيب روحها القومية أى سوء وكانت الشدائد تزيد الحركة الوطنية المصرية قوة على قوتها حتى شهد لها العالم بالثبات والقوة وعلم الناس قاطبة ان أمة هذا شأنها لاترضى بالنزول عن حقوقها ولا تقبل حكم الاجنبى الذى يلبس البلاد ثوب الذل والعار ويحول دون رقيها ونهضتها

فاذا كانت الدول قد تخلت عن مسألتنا فاننا جديرون بأن ندافع عنها الى النهاية حتى نحلها وفاق أغراضنا وحقوقنا المشروعة ولا بد أن نصل قريبا الى تحقيق ذلك بفضل الله وبقوة اتحادنا ولاشك ان السلام فى الشرق لايستقر مادامت مصر محرومة من التمتع بحقوقها ولن ترتفع راية هذا السلام الا اذا خفقت على مصر راية الحرية والاستقلال